أثر الانفاق الحكومي المخصص للتعليم على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

The Impact of Education Government Expenditure on the Informal Economy Size in Algeria

جيلالي زروقي^{1*}، رضا دحماني²، شباح رشيد³

¹ جامعة الجزائر 03، zerrouki.djilali@univ-alger3.dz

مخبر رأس المال البشري والأداء - جامعة الجزائر 03 -

² جامعة ابن خلدون، redha.dahmani@univ-tiaret.dz

مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - جامعة ابن خلدون -

³ جامعة ابن خلدون، rachidchebbah@univ-tiaret.dz

مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - جامعة ابن خلدون -

تاريخ القبول: 2022/11/12

تاريخ الاستلام: 2022/09/06

ملخص:

تستهدف الورقة البحثية موضوع الانفاق الحكومي على التعليم وحجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019، وبالاعتماد على نموذج قياسي بسيط من متغيرين (حجم الاقتصاد غير الرسمي كمتغير تابع وحجم الانفاق الحكومي على التعليم كمتغير مستقل) وبعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ووجود علاقة توازنية في الأجل الطويل تم تقدير معاملات نموذج شعاع تصحيح الخطأ التي بينت وجود تأثير معنوي سالب لحجم الانفاق الحكومي المخصص للتعليم على حجم الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يتوافق مع نتائج العديد من الأبحاث والدراسات، وتؤكد النتائج المتوصل إليها على دور المستوى التعليمي الجيد في إدراك المخاطر التي قد يتعرض لها الأشخاص عند خرقهم للقانون، وهي النقطة التي يتوجب الحرص عليها من طرف واضعي السياسات وصانعي القرار في محاولة دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

كلمات مفتاحية: الانفاق الحكومي، التعليم، الاقتصاد غير الرسمي، شعاع تصحيح الخطأ.

تصنيف JEL: I2, C13, H26, H52

Abstract :

The research paper targets the topic of government expenditure on education and the size of the informal economy in Algeria during the period 1970-2019, based on a simple standard regression model of two variables (the size of the informal economy as a dependent variable and the size of government expenditure on education as an independent variable). After verifying the existence of a co-integration between the study variables and a long-term equilibrium relationship, the parameters of the Vector Error Correction Model were estimated and showed a negative significant effect of the volume of government spending devoted to education on the size of the informal economy, this complies with the results of many other previous researches and studies, and the findings confirm the role of a good quality education in realizing the risks that people may be exposed to when they violate the law, a point that must be taken care of by policy makers and decision makers in trying to integrate the activities of the informal economy.

Keywords: Government Spending, Education, Informal Economy, Vector Error correction.

Jel Classification Codes : I2, C13, H26, H52

1. مقدمة

إن تطور مفهوم الدولة في الأنظمة السياسية السابقة ساهم في ظهور الاقتصاد غير الرسمي الذي ارتبط ظهوره بظهور هذه الأنظمة السياسية المتحدة، والتي حاولت خلال مرحلة التطور التي مر به الاقتصاد من المقايضة إلى التعامل بالنقود إلى مرحلة التعامل الإلكتروني إلى سن قوانين وتشريعات لتسهيل وضبط المبادلات الاقتصادية، ولتغطية التكاليف المترتبة عن الأنشطة التي تقوم بها الدولة تم فرض مجموعة من الضرائب على هذه المعاملات.

وأمام هذا الوضع الذي اعتبره العديد من المتعاملين مقيدا للنشاط الاقتصادي وفي محاولة التحرر من التنظيمات والتشريعات والقوانين المفروضة من طرف الدولة تم انتهاج سبيل الاقتصاد غير الرسمي من طرف العديد من الأعوان الاقتصاديين لتحقيق ما يصبون إليه بكبح حرية وبسرية بعيدا عن التنظيمات والممارسات القانونية.

ونظرا لصعوبة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي فقد حاولت العديد من الأبحاث والدراسات تسليط الضوء على حجم هذا الأخير من خلال مناهج التقدير المعتمدة، وهي الدراسات التي بينت التطورات التي شهدتها حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال العقود القليلة الماضية، وهو ما يتطلب وضع سياسات أكثر فعالية في دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي والبحث في أسباب هذا الأخير خاصة وأن هذه الدراسات بينت في أكثر من موقف الأثر الإيجابي للبطالة والفقر والمستوى المعيشي ومعدلات الضريبة والفساد وارتفاع معدلات الاستهلاك... على الاقتصاد غير الرسمي (Dell'Anno, Miguel, & Pardo, 2007) (Webb, Bruton, Tihanyi, & Ireland, 2013) (TRAN, 2021).

ونظرا للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة لمختلف المؤشرات الكلية على حجم الاقتصاد غير الرسمي فقد ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت أن تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات والاقتصاد غير الرسمي، وباعتبار الانفاق الحكومي من بين المؤشرات الكلية التي تؤثر في العديد من المتغيرات الاقتصادية على غرار حجم الاقتصاد غير الرسمي فقد حاولت مجموعة من الدراسات البحث في فرضية أن الاقتصاد غير الرسمي يرتبط إيجابا بحجم الانفاق الحكومي.

- إشكالية البحث:

إن سعي الحكومة الجزائرية لاحتواء أنشطة الاقتصاد غير الرسمي خلال السنوات الأخيرة وكثرة الحديث عن السبل الرامية لذلك، وفي ظل تزايد الانفاق الحكومي المخصص للتعليم وزيادة

الاهتمام بمؤشرات التنمية الاجتماعية وسعياً منها لتحقيق مراتب متقدمة في تصنيفات مؤشرات التنمية البشرية ارتأينا أن نعرف مدى مساهمة هذه المساعي في الحد من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من خلال محاولة الاجابة على الاشكالية التالية:

كيف يمكن أن يؤثر الانفاق الحكومي المخصص للتعليم على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟

- فرضية الدراسة:

يعتبر الانفاق على التعليم من مكونات الانفاق الحكومي الذي يعكس مؤشرا مهما من مؤشرات التنمية البشرية التي لا يمكن أن تكون منعزلة في تأثيرها على حجم الاقتصاد غير الرسمي، وقد يكون الانفاق على التعليم أداة مهمة في دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، كون التعليم من العوامل المساهمة في إزدهار وتطور اقتصاديات الدول وزيادة الابتكار وبالتالي التخفيض من التوجه نحو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وغالبا ما يساهم تكوين رأس المال البشري في زيادة الإنتاجية المباشرة، وتحقيق المزيد من الابتكار الذي ينعكس ايجابا على مستويات التنمية (Berrittella, Maria, 2015, p. 529) (Bühn & Farzanegan, 2013)، وعلى هذا الأساس تم صياغة الفرضية التالية:

يؤثر الانفاق الحكومي المخصص لقطاع التعليم سلبا على حجم الاقتصاد غير الرسمي.

- أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر الانفاق الحكومي المخصص لقطاعات التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، خاصة وأن سبل دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر أصبحت حديث العام والخاص، وتحديد العوامل المهمة والرئيسية في الحد من حجم الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يقلص كثيرا من الفترة الزمنية اللازمة لعملية الدمج.

- منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بمفهوم الاقتصاد غير الرسمي وعلاقة هذا الأخير بالانفاق الحكومي على التعليم، كما تم الاعتماد في الدراسة القياسية على نموذج شعاع تصحيح الخطأ الذي تم اعتماده نظرا لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

2. الاقتصاد غير الرسمي، المفهوم وطرق القياس

تشير أغلب الدراسات والأبحاث أن أول من استخدم المصطلح غير الرسمي كان J. Keith Hart في غانا عندما أجرى دراسة عن البطالة الحضرية في إفريقيا في النصف الثاني من عام 1970 في معهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس، وهي الدراسة وتم تدقيقها ونشرها في 1973 في مجلة الدراسات الحديثة، أي قبل تقرير BIT لعام 1972 والمعروف باسم تقرير كينيا الذي تم تخصيصه لبحث آفاق التنمية في البلدان النامية (Dahmani & Zaid, 2019, p. 184)، وتم استخدام العديد من المصطلحات في وصف ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي كالاقتصاد الموازي، اقتصاد الظل، الاقتصاد غير المهيكل، الاقتصاد النفقي، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الهامشي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الرمادي... إلخ (Erdoğan, September 10–11, 2015) (Nguyen, Shabbir, Sial, & Thai, 2021, p. 103)، (قارة، 2022، صفحة 417). وتمت الإشارة في العديد من الدراسات إلى تصنيف أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من خلال مجموعة الأنشطة التي تقع خارج الحدود المؤسسية الرسمية (أي غير قانونية) ولكنها تقع ضمن الحدود المؤسسية غير الرسمية (أي الشرعية) ويوافق هذا التعريف مع وصف الاقتصادي الشهير De Soto (1989) للاقتصاد غير الرسمي والذي اعتبره الاقتصاد الذي يلتقط الأنشطة الاقتصادية غير القانونية ولكنه يستبعد الأنشطة "غير الاجتماعية في النية" كالتجارة بالكوكايين والبشر والأسلحة... إلخ (Webb, Bruton, Tihanyi, & Ireland, 2013, p. 600). ووفقاً لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2002) فيشمل الاقتصاد غير الرسمي الأنشطة الإنتاجية القانونية والتي يتم إخفاؤها عمداً عن السلطات العامة لتجنب دفع الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي أو لتجنب الامتثال للوائح والتنظيمات (Rizwana & Rashid, 2020, p. 4)، أما الاقتصادي (1994) F. Schneider فيرى أن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة والتي تساهم في تكوين الناتج القومي الإجمالي لو تم تسجيلها (Friedrich & Dominik, 2000, p. 82)، وأشار (دحماني، رضا، 2019، صفحة 65) إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل مجموعة الأنشطة والمعاملات التي لا يتم إحصاؤها أو تسجيلها أو الإبلاغ عنها للسلطات المختصة (هيئات المسح، المؤسسات المالية والضريبية، مراكز الضمان والحماية الاجتماعية... إلخ) بغية التهرب من أداء بعض الالتزامات المالية.

ومن ناحية المشروعية فأشار (دحماني , رضا ; هندون , سليمانى; بوزكري , جمال, 2019, الصفحات 3-4) إلى أن الاقتصاد غير الرسمي ما هو إلا امتداد للاقتصاد الرسمي الذي يستوعب وحدات الإنتاج غير الرسمية والتي تمارس أنشطتها في ظل انعدام شروط الحماية الاجتماعية من خلال خرق القوانين واللوائح التنظيمية للاستفادة من مزايا العمل الحر في شقها الشرعي، أما في شقها غير الشرعي فإن هذا النوع من الاقتصاد يتضمن مجموعة الأنشطة غير الشرعية التي تنافي قوانين وتشريعات الدولة، والتي تكون في أصلها غير قانونية مثل: إنتاج وتجارة المخدرات، تجارة البشر، تجارة الأسلحة...إلخ، وهو الشق التي تمت الإشارة إليه باسم الاقتصاد غير الملاحظ من طرف OECD (2002) ونظام الحسابات الوطنية (SNA 2008) والنظام الأوروبي للحسابات (2010) ESA والذي يتضمن بعض الأنشطة غير المشروعة (أي أن الاقتصاد غير الملاحظ يتضمن الأنشطة السرية وغير الرسمية، والأنشطة غير الشرعية) (Dell'Anno, 2021, p. 4)، وما يدعم تعريف Dell'Anno (2021) هو تقرير منظمة العمل الدولية ILO والتي تسعى من خلال المؤتمرات المتكررة لتوحيد المفاهيم المتعلقة بالظاهرة بين مختلف الدول، ووفقا للمنظمة فإن القطاع غير الرسمي يتألف من مشاريع تجارية خاصة غير منظمة بصفة قانونية وغير مسجلة وفقاً لأي شكل من الأشكال المحددة للتشريع الوطني ويشمل الاقتصاد غير الرسمي كل من الاقتصاد الموازي، الذي يسعى لتفادي الضرائب والنظم، والاقتصاد الإجرامي الذي يتعامل في السلع والخدمات غير القانونية (المتحدة، 2012، صفحة 6).

وقد حرصت العديد من الدراسات على تطوير مناهج تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال العقود الماضية، بحيث تم تصنيف مناهج القياس وفق مجموعتين رئيسيتين (Dell'Anno, Roberto; Miguel , Gómez-Antonio; Pardo, Angel, 2007, p. 52) (دحماني , رضا ; هندون , سليمانى; بوزكري , جمال, 2019، صفحة 4)، (Erdinç, September , 2015, p. 216-10-11).

مجموعة الأساليب المباشرة: تعتمد الأساليب المباشرة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي على المعلومات التي يتحصل عليها الباحثون بطريقة مباشرة من خلال الاتصال المباشر مع الأشخاص أو الشركات وكذا من خلال الملاحظة الميدانية للناشطين في القطاع غير الرسمي عن طريق الاستقصاء والمسح بالعينات وطريقة المراجعات الضريبية (Dell'Anno, Miguel, & Pardo, 2007, p. 52)، وتتميز هذه الملاحظات بكونها جزئية لا تعكس الصورة الحقيقية

للاقتصاد الكلي إلا بعد تجميعها، وتعتبر مناهج التقدير المباشرة مكملة لمناهج التقدير غير المباشرة ولا يمكن أن تكون بديلة لها (Adair, 2009, p. 1126).

مجموعة الأساليب غير المباشرة: تعتمد هذه الأساليب في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي على اكتشاف وتتبع مجموعة من المؤشرات الناتجة عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وتعرف أيضا بمناج المؤشرات نسبة لاستخدام مؤشرات الاقتصاد الكلي في محاولة لتقدير الاقتصاد غير الرسمي بعيدا عن الانتقادات الموجهة للأساليب المباشرة خاصة فيما يتعلق بالاستبيانات السلوكية التي لا يمكن أن تسلم من العيوب، ويعتمد أسلوب التقديرات غير المباشرة على مجموعة من المناهج الفرعية والتي نذكر منها: مدخل الفروق بين الدخل والإنفاق، طريقة الاحصاءات السكانية وقوة العمل، منهج المدخلات المادية، مناهج الطلب على النقود، المنهج المتعدد الأسباب المتعدد المؤشرات (MIMIC) (دحماني, رضا; زايد, مراد, 2019، الصفحات 20-21).

3. الانفاق على التعليم والاقتصاد غير الرسمي

إن الحديث عن العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية تعود لقرون مضت، فقد تناول آدم سميث أهمية التعليم في كتابه الشهير ثروة الأمم عندما أشار إلى أن اكتساب الفرد للمواهب أثناء تعليمه ودراسته هي تكلفة حقيقية لكن يمكن اعتبارها بمثابة رأس مال ثابت ومتحقق في شخصه، وهي ثروة شخصية والتي تعد بدورها جزء من ثروة المجتمع (العادلي، 2013، صفحة 52)، وقد أصبح التعليم أحد أهم الجوانب المحورية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم على حد سواء، وهو ما ساهم بظهور ما يعرف باقتصاديات التعليم في ستينيات القرن الماضي التي أضحت فرعا مهما من فروع الاقتصاد، الذي يبحث في الجوانب الاقتصادية للعملية التربوية بما تتضمنه من تعليم وتدريب في جميع المراحل وعلى كافة المستويات، إضافة إلى تدريب العاملين أثناء الخدمة والقوى البشرية المعطلة والباحثة عن العمل، كما يهتم اقتصاد التعليم بتكاليف التعليم ومردوده والعلاقة بين النفقة والمنفعة سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الاقتصاد الوطني (قاسم ، 2021، صفحة 67).

ويرى ألفريد مارشال أن التعليم هو جزء من الاستثمار القومي الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأن الاهتمام به يتطلب زيادة الانفاق عليه، كما أشار (العادلي، 2013، صفحة 54) إلى أن الانفاق على التعليم بما يتماشى والتصور المستقبلي لطبيعة هذا الاستثمار وفي ميادين محددة

مسبقا وبما لا يؤدي إلى هدر الموارد بسبب عدم استخدامها بشكل أمثل، والتي يمكن أن تتم من خلال تنسيق مخطط مخرجات العليم بما يتماشى وكتطلبات سوق العمل ستساهم في تحقيق الأهداف المرجوة. وقد بينت النتائج التي توصلت إليها العديد من الدراسات التجريبية أهمية الانفاق الحكومي على حجم الاقتصاد غير الرسمي، خاصة وأن جل السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدول والحكومات تعتمد على الانفاق الحكومي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤشرات الكلية لاقتصاديات الدول على غرار معدل النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، مؤشر الاستهلاك، واثبتت العديد من الدراسات (Çiçek & Ceyhun, 2011, Friedrich, Schneider, Dell'Anno, Roberto, 2003) ، (Friedrich & Dominik, 2000) أن هناك ارتباط ايجابي بين الانفاق الحكومي وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وتم تفسير هذه النتيجة من خلال عدم تلبية الانفاق الحكومي للتفضيلات العامة كعدم وجود انفاق ضروري أو لوجود انفاق غير منطقي الأمر الذي يدفع بالمكلفين بالضريبة إلى البحث عن خيارات أخرى (اقتصاد غير الرسمي) نتيجة خيبة الأمل التي يشعرون بها تجاه سياسات الانفاق العام، أما التفسير الآخر للعلاقة الايجابية فتدعم الفرضية القائلة بأن "المزيد من الدولة" في السوق تؤدي إلى زيادة التنظيم، والتي توفر حوافز للعمل في الاقتصاد غير الرسمي. (Berrittella, Maria, 2015, p. 528).

ونظرا لكون الانفاق الحكومي يشمل مجموعة من القطاعات ذات الأهمية المشتركة بين أفراد المجتمع كالدفاع والتعليم والصحة والبنى التحتية...إلخ، فسيكون من المهم تحديد طبيعة وقوة العلاقة لمختلف مكونات الانفاق الحكومي، وبالتركيز على عنصر التعليم الذي تعتبره العديد من المدارس الفكرية أساس التقدم الاقتصادي والاجتماعي نظرا لتأثيراته القوية على مستويات الابداع والابتكار في عالمنا المعاصر. ويعتبر أيضا التعليم من الأولويات التي تسعى من خلالها البلدان بمختلف مستويات تقدمها وخاصة الفقيرة منها للحد من الفقر وآثاره، واعتبرت الكثير من الدراسات بأن الانفاق الحكومي على التعليم من شأنه أن يحسن من معدلات النمو الاقتصادي مع تعزيز المساواة بين مختلف فئات المجتمع كما أن حجم وكفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم العمومي مهمان في تحسين الأداء الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التنمية (Jung & Thorbecke, August 2001, p. 4).

وبينت مجموعة من الأدلة التجريبية غموض العلاقة بين مستويات التعليم وحجم الاقتصاد غير الرسمي في العديد من الدول، فعلى سبيل المثال بينت الدراسة (Torgler, 2004) أن هناك ارتباط ايجابي بين المتغيرين وهي النتيجة التي كانت غير منتظرة كون الإشارة المتوقعة كانت سلبية،

وبينت الدراسة التي قام (Gërkhani & Herman , 2013) بها وجود ارتباط سلبي بين حجم الاقتصاد غير الرسمي ومستوى التعليم في دولة ألبانيا، وهي المحاولة التي بينت أهمية التعليم في حياة الأفراد وتطور المجتمعات كون التعليم هو مؤشر لرأس المال البشري الذي يساهم في التقليل من حاجة الأفراد للانخراط في الاقتصاد غير الرسمي، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فيؤثر التعليم على وجهات النظر وتفكير الأفراد الذي يجعل من المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي أمر مرفوض أخلاقياً.

وعلى اختلاف طبيعة التأثيرات التي تم سردها في مختلف الدراسات التجريبية فقد تم الإجماع على أهمية المؤسسات الحكومية (جودة البيئة المؤسساتية) التي تساهم في تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي عندما تكون شفافة وتعمل في أطر واضحة المعالم (Bühn & Farzanegan, 2013, p. 2053) ، ويوضح (Renooy, 1990) دور كل من العوامل الهيكلية والعوامل المتعلقة بالفرص في تحفيز أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بحيث تشير العوامل الهيكلية إلى القيود المؤسساتية، والعوامل المتعلقة بالفرص إلى الخصائص الفردية لدى الأشخاص مثل التعليم والمهارات وأسلوب المعيشة والعوامل غير الفردية مثل الثقافة والقيم والتقاليد.

4. الدراسات السابقة

كثيرة هي الدراسات التي تناولت موضع الاقتصاد غير الرسمي لكن نجد عددها ينحصر لما نتعمق في دراسة العوامل المؤثر في حجم هذا الاقتصاد، وبخاصة كانت الدراسات التي تناولت أثر حجم الإنفاق العمومي المخصص للتعليم على تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي، وتم التطرق لهذه العلاقة حسب (Toan, Phuc , Quyen, Ngoc , & Duc , 2022) من خلال رأس المال الفكري الوطني والذي يتكون من مجموعة من المؤشرات أهمها رأس المال البشري والذي يتم قياسه من خلال ثلاث مؤشرات اقتصادية: الالتحاق بالجامعات (التعليم العالي)، الالتحاق بالمدارس (الثانوية)، الإنفاق الحكومي على التعليم، ومن بين أهم هذه الدراسات نلخص مضامينها وفق ما يلي: (Berrittella, Maria, 26–27 septembre 2013), Can public education expenditure reduce the shadow economy?

عمدت الباحثة في الدراسة التطبيقية التي قامت بها على بيانات مقطعية لـ 70 بلد على معرفة ما إذا كان تخصيص المزيد من الموارد للتعليم يمكن أن يقلل من حجم الاقتصاد غير الرسمي من جهة، ومن جهة أخرى حاولت في هذه الدراسة تحديد مستوى التعليم (ابتدائي، ثانوي، عالي) الذي من شأنه أن يكون له أثر في تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي مستخدمة المنهج القياسي. لتظهر

النتائج العلاقة السلبية بين الإنفاق على التعليم العام وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وتزيد قوة هذه العلاقة بإدراج متغيرات تحكم مختلفة تمثلت أساسا في مجموعة كبيرة من متغيرات السياسة والاختلافات الإقليمية، كما أشارت نتائج الدراسة الخاصة بمستويات التعليم إلى أنه كلما زاد التحصيل التعليمي يكون له أثر في التقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي.

- (BERRITTELLA, 2015), *The Effect of Public Education Expenditure on Shadow Economy: A Cross-Country Analysis*.

في ورقة بحث أخرى للباحثة MARIA BERRITTELLA في سنة 2015 وفي محاولة اختبار العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي على التعليم وحجم الاقتصاد غير الرسمي وفي محاولة التأكد من نتائج دراستها التي تمت في سنة 2013، وبالاعتماد على البيانات المقطعية لـ 70 بلد وفي محاولة تحديد أثر مستوى التعليم العالي على حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام مجموعة من الوسائل والأدوات والطرق القياسية، توصلت الباحثة إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق على التعليم العام وحجم الاقتصاد غير الرسمي، في حين ظهرت قوتها عند إدخال متغيرات تحكم أخرى متمثلة بمجموعة كبيرة من متغيرات السياسة، والاختلاف الإقليمي والتجانس بينهم. كما توصلت نتائج الدراسة إلى أنّ متضمنات السياسات العامة المخصصة لمستويات التعليم العالي لها تأثير متناقص على حجم الاقتصاد غير الرسمي.

- (Angelopoulos, Malley, & Philippopoulos, 2007) *Public education expenditure, growth and welfare*

أخذنا بهذه الورقة البحثية في سياق اهتمامنا بنتائج الإنفاق العمومي المخصص للتعليم على الاقتصاد، فكانت هذه الدراسة تهتم بالآثار الكمية للاقتصاد الكلي للإنفاق العام على التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية لفترة ما بعد الحرب. باستخدام مقاييس ماثلة لرأس المال البشري والمادي (لكل من Jorgenson 1989 و Fraumeni 1992)، أين اهتم الباحثين بقياس نموذج توازن عام ديناميكي معياري باعتبار رأس المال البشري هو المحرك للنمو الداخلي طويل المدى والإنفاق الحكومي على التعليم تبرره العوامل الخارجية في رأس المال البشري، فأشارت نتائج القياس الأساسية المستندة إلى عوامل خارجية معتدلة الحجم لرأس المال البشري، إلى أن الإنفاق العام على التعليم يعزز النمو والرفاهية، مقابل مزاحمته للاستهلاك الخاص، ليكون بذلك حجم الرفاهية الأكبر للحكومة يكون أقل من النمو الذي يعظم الاستهلاك، ومن جهة أخرى توصلوا إلى أنه يمكن الحصول على مكاسب

الرفاهية تصل إلى 04% من الاستهلاك مع شرط إمكانية تغيير تركيبة الإنفاق العام لصالح الإنفاق على التعليم مقارنة بالمكونات الأخرى لإجمالي الإنفاق الحكومي.

(Keneck–Massil & Noah, 2019), *Shadow economy and educational systems in Africa*.

عمد الباحثين في هذه الورقة البحثية إلى استخدام بيانات لعينة تضم 30 دولة إفريقية خلال الفترة 2000-2015، محاولين تحديد أثر نظم التعليم على حجم الاقتصاد غير الرسمي، لتكون النتائج المتوصل إليها أن اقتصاد الظل أعلى في البلدان التي يركز فيها النظام التعليمي على البرامج العامة من جهة، ومن جهة أخرى تسلط هذه النتيجة الضوء على عدم التوافق بين احتياجات القطاع الخاص من العمال المهرة وما يقدمه النظام التعليمي في بعض البلدان، صف إلى ذلك أثبت الباحثين أن التعليم المهني يؤثر سلباً على حجم اقتصاد الظل، وتفسيرهما لذلك أنه يعزز فرص الطلاب في العثور على عمل مربح في القطاع الرسمي، وتوصلا إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا مرتبط بالتنمية المالية والاستثمار إلى جانب العائد الديمغرافي. أما فيما يتعلق بالآثار العامة فقد توصلا من خلال نتائجهما إلى الحاجة إلى نظام تعليمي متوازن بين برامج التعليم العام والمهني من أجل تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا.

– (Elma, 2019), *Moderating effect of economic freedom on the relationship between human capital and shadow economy*

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة أن يسلط الضوء على العلاقة بين رأس المال البشري باعتباره من العوامل المهمة المحددة للنمو الاقتصادي والتي ترتبط كثيرا بمعدلات التعليم المرتفعة وحجم الاقتصاد غير الرسمي في 34 دولة خلال الفترة 1999-2013، وهي الدراسة التي أدرجت متغير الحرية الاقتصادية ضمن نموذج الدراسة، وقد أشار الباحث إلى العلاقة المهمة بين رأس المال البشري والتعليم بالرغم من غموض أثر هذين المتغيرين على حجم الاقتصاد غير الرسمي نتيجة لقلّة الدراسات التطبيقية والتي أرجعها الباحث لقلّة الأبحاث المتعلقة بتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي.

وبالاعتماد على بيانات بانل ل 34 دولة، وبعد تقدير نموذج ARDL تبين أن رأس المال البشري يؤثر سلباً وبشكل كبير على حجم الاقتصاد غير الرسمي في المدى الطويل وهو ما تم تفسيره بأن القوى العاملة الأكثر تعليماً تميل إلى تجنب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وفي ختام الورقة البحثية أكد الباحث على ضرورة تحفيز رأس المال البشري عن طريق الاستثمار في التعليم لتحقيق الكفاءة الانتاجية والتقليل من معدلات البطالة والتقليل من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

5. الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التي نقوم بها إلى تحديد أثر حجم الانفاق الحكومي المخصص للتعليم على حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، خاصة وأن مختلف مؤشرات الاقتصاد تؤكد على دور التعليم بمختلف مراحلها في تحقيق التنمية، وبالتالي التخفيض من حجم الاقتصاد غير الرسمي نتيجة لاحتواء اليد العاملة المؤهلة ودمجها بسرعة في أنشطة الاقتصاد الرسمي خاصة في ظل كفاءة ومرونة سوق العمل في التعامل مع خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس.

وهي المحاولة التي جاءت في ظل زيادة الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم والتكوين في الجزائر، بحيث انتقل حجم الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام خلال العقدين الأخيرين من 12.3% إلى حوالي 16.43%، والتي تعتبر ضئيلة أمام ما يتطلبه القطاع، ومن جهة أخرى فقد أكدت منظمة اليونسكو في سنة 2012 على أن حجم الانفاق على التعليم لا يجب أن لا يقل عن 20 من حجم الانفاق العام الكلي وذلك في اطار ضمان الفعالية والكفاءة والانصاف في تخصيص الأموال للتعليم (كرمين، 2021، صفحة 187).

وتم استنباط العلاقة بين حجم الانفاق على التعليم وحجم الاقتصاد غير الرسمي بناء على مجموعة من الأبحاث والدراسات على غرار (Angelopoulos, Malley, & Philippopoulos, 2007)، (Berrittella, Maria, 2015)، (Berrittella, Maria, 26-27 septembre 2013).

1.5 تحديد متغيرات الدراسة

في محاولة لتحديد العلاقة بين كل من الاقتصاد غير الرسمي والتعليم في الجزائر تم الاعتماد على البيانات السنوية خلال الفترة 1970-2019 لكل من: حجم الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (education expenditure) المتحصل عليها من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات (1970-2011) ومن قوانين المالية (للسنوات 2012-2019)، وحجم الاقتصاد غير الرسمي (informal economy size) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بعد حساب حجمه باستخدام منهج MIMIC (دحمانى، رضا؛ هندون، سليمانى؛ بوزكري، جمال، 2019، صفحة 6) و (دحمانى و حواس، 2021)، وتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية كخطوة أولى في دراستنا القياسية، وبينت اختبارات جذر الوحدة ما يلي:

الجدول 1: نتائج اختبار ADF و Philips Peron المتعلقة بجذر الوحدة

الفرق الأول			المستوى			ADF Test	Education Expenditure
None	C	T&C	None	C	T&C		
-7.02	-7.03	-6.95	-0.67	-2.33	-2.40	ADF Test	Education Expenditure
-7.02	-6.96	-7.03	-0.67	-2.54	-2.54	PP Test	
-6.14	-6.08	-6.02	-0.69	-1.42	-1.64	ADF Test	Informal Economy Size
-6.10	-6.04	-5.97	-0.69	-1.42	-1.64	PP Test	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews10.

تظهر نتائج الاختبارات المتعلقة بالاستقرارية والمتمثلة في اختبائي Dikey Fuler و augmented Philips Peron Test إلى أن كل السلاسل (سلسلة معدل الانفاق الحكومي على التعليم وسلسلة حجم الاقتصاد غير الرسمي) تحتوي على جذر وحدوي (ذلك أن قيم ستودنت المحسوبة أقل من الجدولية)، وقد تبين أن السلسلتين أصبحتا مستقرتين بعد اجراء الفروق الأولى، لنستنتج أن السلسلتين متكاملتين عند نفس الدرجة (1) | .

2.5. اختبار التكامل المشترك

يعتبر اختبار جوهانسون Johansen Cointegration test من أهم الاختبارات المستخدمة في تحليل التكامل المشترك، ويركز هذا الأخير على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة من خلال تحديد نموذج متجه انحدار ذاتي VAR لـ n متغير متكامل من الدرجة الأولى، ولإثبات أو نفي الفرضية القائلة بوجود تكامل مشترك استخدامنا Johansen Cointegration test على سلسلتي حجم الانفاق الحكومي على التعليم وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وباعتماد فترة ابطاء مثلى تم اعتمادها من خلال القيم الدنيا لمعياري Akaike و Schwarz والتي كانت مساوية لـ p=2 كانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول 02: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Included observations: 47 after adjustments				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob. **
None *	0.232038	15.8984	15.49471	0.0435
At most 1	0.071559	3.48969	3.841466	0.0617

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.0

تدل نتائج اختبار جوهانسون على وجود تكامل مشترك واحد بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار الأثر The trace test عند مستوى ثقة 5 % ، نستخلص أن هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، ووفقا لذلك سنقوم باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) في محاولة تقدير نموذج الدراسة.

3.5. تقدير النموذج وتحليل النتائج

بينت الاختبارات المتعلقة بالاستقرارية وبالتكامل المشترك احتمال وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل وهو ما دفع بنا لتقدير نموذج VECM باعتماد فترة ابطاء مثلى مساوية لـ $1-2=P-1$ والتي تم اعتمادها انطلاقا من القيم الدنيا لمعيارى Akaike و Schwarz ، وكانت نتائج التقدير كمايلي:

الجدول 03: نتائج تقدير معلمات نموذج VECM

Trace statistic		Log	Info_ eco	Edu_ exp	C
1% level	1	Likelihood			
5% level	1	25.194	1.00	-0.369	-3.56
t-statistic			-	2.05	-
ECT = -0.248					
[-2.977]					

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.0

من خلال الجدول المتعلق بمعلمات نموذج شعاع تصحيح الخطأ نلاحظ أن هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل معنوية عند مستوى دلالة 5 % بين حجم الاقتصاد غير الرسمي وحجم الانفاق الحكومي على التعليم كون قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ ECT كانت في حدود -0.25 والتي كانت سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 5 %، وهو ما يدل على أن حوالي 25 % من انحرافات النموذج يتم تصحيحها في الأجل القصير.

وعن التأثير في الأجل الطويل فقد تبين من خلال معلمة حجم الانفاق الحكومي على التعليم أن هذا الأخير يؤثر سلبا على حجم الاقتصاد غير الرسمي، وأن زيادة الانفاق على التعليم بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاقتصاد غير الرسمي بـ 0.37 وحدة، وتتوافق هذه النتائج مع العديد من نتائج الدراسات التي تطرقت لموضوع الانفاق الحكومي والاقتصاد غير الرسمي على غرار (Toan, Phuc , Quyen, Ngoc , & Duc , 2022) الذي أشار إلى ضرورة تحسين نسبة التحصيل الدراسي للقوة العاملة لضمان فعالية القطاع الرسمي في استقطاب اليد العاملة، وأشار كل من (Raufhon, 2015) و (ACHIM, BORLEA, VĂIDEAN, IOANA RUS, & DOBRE, 2021) إلى أن الزيادة في درجة الذكاء تساهم في التقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي، ووفقا لـ (Berrittella, Maria, 2015) فرأس المال البشري يؤثر سلبا على حجم الاقتصاد غير الرسمي كون الأفراد ذو المستوى التعليمي الجيد سيدركون جيدا المخاطر التي قد يتعرضون لها عند خرقهم للقانون، وهي النقطة التي يتوجب الحرص عليها من طرف واضعي السياسات وصانعي القرار خاصة إذا كانت الضرر الناتج عن العقوبة المطلقة على أصحاب هذه المشاريع غير الرسمية ضئيلا مقارنة بحجم الأرباح التي تدرها عليهم هذه المشاريع، ومن جهة أخرى تلعب المؤسسات الرقابية دورا هاما في الحد من هذه الأنشطة في ظل التطبيق الصارم للقانون واللوائح المنظمة للأنشطة الاقتصادية.

4.4. الاختبارات المتعلقة ببواقي النموذج

بعد التأكد من معنوية المعلمات المقدرة في الأجل الطويل وتفسيرها سنقوم بمجموعة من الاختبارات التشخيصية المتعلقة ببواقي النموذج المقدر، وكانت نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

الجدول 04: نتائج اختبارات البواقي

Prob=0.342	Jarque-Bera = 4.507	Normality test	التوزيع الطبيعي
Prob=0.165	LRE* stat =6 .491	Serial Correlation LM Test	الارتباط المتسلسل للأخطاء
Prob=0.393	Chi-sq =28.350	Heteroskedasticity Test	عدم ثبات التباين

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **EViews 10**.

من خلال نتائج الاختبارات التشخيصية المتعلقة ببواقي النموذج تبين أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي كون القيمة الاحتمالية لاحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05، وعن اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي فنلاحظ أن احصائية LM Test بينت أن البواقي لا تعاني من مشكل الارتباط التسلسلي، أما عن مشكل عدم ثبات التباين فقد تبين من خلال اختبار Heteroskedasticity Test أن البواقي لا تعاني من مشكل عدم ثبات التباين.

6. خاتمة

إن الاهتمام بأسباب تنامي أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من العوامل التي يجب تداركها في محاولات التقليل من حجم هذا الأخير، خاصة وأن التقديرات المتعلقة بحجم الاقتصاد غير الرسمي تعثرها الكثير من الانتقادات، وقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية أن نسلط الضوء على دور الانفاق الحكومي المخصص لقطاع التعليم في الجزائر في التقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح أحد سمات ومميزات النشاط الاقتصادي، وتصلنا من خلال نتائج الدراسة التطبيقية على مجموعة من الملاحظات يمكن تلخيصها كمايلي:

- ثبات صحة فرضية الدراسة التي تنص على أن الانفاق الحكومي المخصص لقطاع التعليم يؤثر سلبا على حجم الاقتصاد غير الرسمي نتيجة لمعنوية المعلمة المقدر وفق نموذج تصحيح الخطأ.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم الاقتصاد غير الرسمي وحجم الانفاق الحكومي على التعليم.

- معنوية معلمة حد تصحيح الخطأ تدل على أن ما يقارب 25 % من انحرافات النموذج يتم تصحيحها في الأجل القصير.
- التأثير السلبي للانفاق الحكومي المخصص لقطاعات التعليم في الجزائر على حجم الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يلعب دورا محورا في دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يتطلب زيادة الاهتمام بهذه القطاعات وتطبيق مبادئ الحوكمة والرشادة في عملية الانفاق. ومن خلال نتائج دراستنا ارتأينا أن نقدم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في التقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي:
- مراجعة أهداف السياسة الاجتماعية الطبقة في الجزائر والتي أصبحت تساهم في نمو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي خاصة وأن الفئات التي تستفيد من مزايا الدعم الاجتماعي غالبا ما تمارس أنشطتها في الاقتصاد غير الرسمي.
- العمل على تطوير المنظومة التربوية بما يتماشى ومتطلبات العصر، وإعادة تقييم السياسات التعليمية السابقة وتدارك الأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب.
- التوعية بأهمية التوجه نحو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وتحسين المتعاملين الاقتصاديين بدور الإيرادات العمومية في تنشيط الدورة الاقتصادية وتحسين حياة المواطن وتحقيق الرفاه الاقتصادي.
- العمل على شفافية مؤسسات الدولة (جودة البيئة المؤسساتية) ومحاربة كل أشكال الفساد والبيروقراطية، والتقليل من الإجراءات الإدارية والتنظيمية المتعلقة بعمليات التسجيل ومراقبة النشاط.

6. قائمة المراجع

1. ACHIM, M., BORLEA, S., VĂIDEAN, V., IOANA RUS, A., & DOBRE, F. (2021). The impact of intelligence on economic and financial crime: A cross-country study. *The Singapore Economic Review*, 1-34.
2. Dahmani, R., & Zaid, M. (2019). (size Estimation Of The Informal Economy In Algeria During The Period Of 1990-2017 (using Gutmann's Simple Currency Ratio Approach. *Strategy and Development Review*, 9(1), 181-200.

3. Adair, P. (2009). Économie non observée et emploi informel dans les pays de l'Union européenne. Une comparaison des estimations et des déterminants. *Revue économique*, 60(5), 1117-1154.
4. Angelopoulos, K., Malley, J., & Philippopoulos, A. (2007, June). Public education expenditure, growth and welfare. (I. I.–L. Munich, Ed.) *CESifo Working Paper*(2037), 1-32.
5. Berrittella, Maria. (2015). The effect of public education expenditure on shadow economy: A cross-country analysis. *International Economic Journal*, 29(4), 527-546.
6. Berrittella, Maria. (26-27 septembre 2013). Can public education expenditure reduce the shadow economy? In *LA FINANZA PUBBLICA NEI SISTEMI MULTILIVELLO COORDINAMENTO, CONCORRENZA E DISCIPLINA FISCALE* (pp. 01-16). Pavia, Italy: LE AULE STORICHE DELL'UNIVERSITÀ DI PAVIA.
7. Bühn, A., & Farzanegan, M. (2013). Impact of education on the shadow economy: Institutions matter. *Economics Bulletin*, 33(3), 2052-2063.
8. Çiçek , D., & Ceyhun , E. (2011). Cyclicalité of fiscal policy and the shadow economy. *Empirical Economics*, 41(3), 725-737.
9. Dell'Anno, Roberto; Friedrich , Schneider. (2003). The Shadow Economy of Italy and other OECD Countries: What do we know? *Journal of Public Finance and Public Choice*, 21(2-3), 97-120.
10. Dell'Anno, Roberto; Miguel , Gómez-Antonio; Pardo, Angel. (2007). The shadow economy in three Mediterranean countries: France, Spain and Greece. A MIMIC approach. *Empirical Economics*, 33(1), 51-84.
11. Dell'Anno, R. (2021). Theories and definitions of the informal economy: A survey. *Journal of Economic Surveys*, 1-34.
12. Elma, S. (2019). Moderating effect of economic freedom on the relationship between human capital and shadow economy. *Trakya Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi*, 21(1), 295-306.
13. Erdiñç, Z. (September 10-11, 2015). The reasons of underground economy, its results, methods and the Turkish case. *11th International conference of ASECU "openness, innovation, efficiency and democratization as preconditions for economic development* (pp. 210-220). Cracow, POLAND: Cracow University of Economics.
14. Friedrich, S., & Dominik, E. (2000). Shadow economies: size, causes, and consequences. *Journal of economic literature*, 38(1), 77-114.

15. Gërxxhani, K., & Herman , G. (2013). The effect of education on informal sector participation in a post-communist country. *European Sociological Review*, 29(3), 464-476.
16. Jung , H.-S., & Thorbecke, E. (August 2001). The Impact of Public Education Expenditure on Human Capital, Growth, and Poverty in Tanzania and Zambia: A General Equilibrium Approach. *IMF Working Paper*, WP/OI/106 .
17. Keneck-Massil, J., & Noah, A. (2019, June 15). Shadow economy and educational systems in Africa. *Economics Bulletin*, 39(Issue 02), 1467-1478.
18. Nguyen , V., Shabbir, M., Sial, M., & Thai , H. (2021). Does informal economy impede economic growth? Evidence from an emerging economy. *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 11(2), 103-122.
19. Raufhon, S. (2015). Intelligence and shadow economy: A cross-country empirical assessment. *Intelligence*, 49, 129-133.
20. Renooy, P. (1990). The informal economy: Meaning, measurement and social significance. *Koninklijk Nederlands Aardrijkskundig Genootschap*.
21. Rizwana , H., & Rashid, A. (2020). Exploring legal and political institutional determinants of the informal economy of Pakistan. *Cogent Economics & Finance*, 8(1), 1-18.
22. Toan, P.-K., Phuc , V., Quyen, L.-H.-T.-T., Ngoc , P., & Duc , H. (2022). Does national intellectual capital matter for shadow economy in the Southeast Asian countries?. *Plos one*, 17(5), 1-19.
23. Torgler, B. (2004). Cross-culture comparison of tax morale and tax compliance: evidence from Costa Rica and Switzerland. *International Journal of Comparative Sociology*, 45(1-2), 17-43.
24. TRAN, T. (2021). Unemployment and shadow economy in ASEAN countries. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(11), 41-46.
25. Webb, J., Bruton, G., Tihanyi, L., & Ireland, R. (2013). Research on entrepreneurship in the informal economy: Framing a research agenda. *Journal of Business Venturing*, 28(5), 598-614.
26. الجمعية العامة للأمم المتحدة. (10 أبريل، 2012). البند 4 المتعلق بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية.
27. دحماني , رضا ; هندون , سليمان; بوزكري , جمال. (2019). "تحليل العلاقة بين متغيري البطالة والاقتصاد غير الرسمي باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 13(3).

28. دحمانى, رضا. (2019). دور سياسات التشغيل في التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي. تأليف أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر 03.
29. دحمانى, رضا; زايد, مراد. (2019). تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي باستخدام طريقة نسبة النقود السائلة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2017. مجلة رؤى اقتصادية، 9(2)، 15-30.
30. رضا دحمانى، و أمين حواس . (2021). حقيقة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية وفق قانون أوكن للفترة 1970/2019. المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، 15(2)، 273-259.
31. سميرة كرمين. (2021). تقييم سياسات الانفاق الحكومي على قطاع التعليم والتربية في الجزائر. مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، 3(2)، 181-190.
32. عادل مجيد العادلي. (2013). مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 35، 47-66.
33. محمد أبو تراب قاسم . (2021). اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 17(26)، 65-82.
34. ملاك قارة. (2022). الجريمة الاقتصادية في الجزائر (أسباب تناميها). مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 5(1)، 415-425.